على هامش الصراحـة

كهرباء كردستان

■ إحسان شمران الياسري

سمعت بالمناقشات التي جرت في البرلمان يوم ٢٠١١/٨/١ مع ملاكات وزارة الكهرباء حول التلكؤ في تحقيق مطلب الشعب الكهربائي (أقصد العراقي) بالكهرباء. وكيف إن النواب اكتشفوا من خلال اللجنة التحقيقية إن مليارات الدولارات التي تفرش العراقي بالفوانيس واللمّبات أهدرت عبر ثمان سنوات. وإن النواب (زعلانين حيل) لحد إن احدهم لوّح بسحب الثقة من وزير الكهرباء الذي باشر عمله قبل أقل من سنة ووجد أمامه خارطة طريق لا أول لها ولا آخر.

كنتُ في أربيل قبل أسبوع وسألت عن كيفية تدبير أمورهم بالكهرباء، وهل وصل سعر الأمبير الخاص إلى (٢٥) ألف دينار. وقد تبين إن مواطناً كردياً باشر نصب محطات لتوليد الكهرباء في أربيل وصار يبيع الكهرباء إلى الحكومة التي تبيعها للمواطن.. وطبعاً تتحمل الحكومة الفرق بين السعر الذي حدده المُنتج والسعر الذي يدفعه المواطن.. وهي بهذا الفرق الذي تتحمله تكون رابحة فيما لو هي مارست عملية إنتاج الكهرباء أو إن هي انتظرت حصة الإقليم من الحكومة الاتحادية.

أربيل التي ابتدعت هذه الطريقة لم تخسر شيئاً، بل سمحت لمواطن بإدخال محطات كهرباء إلى أراضيها ووفرت له الوقود اللازم والأمان الضروري والاستقرار التشريعي. ويُقال إن هذا المواطن يُضيف كل فترة محطة وخطوط إنتاج إلى محطته. وإن الإنتاج الحالي للكهرباء من هذا المصدر وصل إلى (٢٠) ساعة.

أما الساعات الأربع الباقية فتغطيها المولدات الأهلية بسعر أمبير دون الـ (٥٠٠٠) دينار.

ألم تسمع الحكومة الاتحادية بهذا التدبير، وهل يحتاج البرلمان لأكثر من قرار يُبيح لمواطنين عراقيين باستقدام محطات كهرباء بدون تدخل هيئة الاستثمار أو التشكيلات الأخرى التي تُعرقل أي محاولة لحل المشكلة ،وان تُنهى ولاية وزارة الكهرباء على المشاريع الجديدة التي يُقيمها القطاع الخاص لإنتاج الطاقة الكهربائية،إضافة إلى تشجيع مؤسسات الدولة على استيراد خلايا الطاقة الشمسية لتأمين الكهرباء لأبنيتها بدلاً من (عويل) مولدات الكهرباء العملاقة؟!

كـيـف نـطـوّر الـعـمـلـيـة الـتـربـويـة؟

تسعى وزارة التربية ضمن خطتها لتطوير الأداء التربوي لمدراء المدارس لإجراء عدد من الاختبارات التحريرية في عدد من الكراسات التي تضمنت القوانين والأنظمة والتعليمات ومنها نظام المدارس الابتدائية رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨م المعدل برقم ٣٦ لسنة ١٩٨٩ والذي أثيرت حوله الكثير من الملاحظات لعدم تماشيه مع التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حصلت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، ولأنه أيضا يمثل الفلسفة التربوية الخاصة بحزب البعث المنحل، وأيضاً قانون مجالس الآباء والمعلمين ، قانون التعليم الإلزامي ، وغيرها من الأنظمة والقوانين الصادرة في العقود الماضية والتي تهدف جميعها لتكريس مبادئ (البعث المنحل) وتوجهاته باستهداف الإنسان العراقي .

حسين علي الحمداني

ويعرف الجميع بأن الإدارة المدرسية: هي جميع الجهود المنسقة التي يقوم بها المدير المدرسي مع جميع العاملين بها بقصد تحقيق الأهداف التربوية داخل المدرسة تحقيقا يتماشى مع ما تهدف إليه الدولة من تربية أبنائنا تربية صحيحة وعلى أساس سليم .وبالتالي فإن إحياء فلسفة النظام السابق وبعد كل هذه السنوات من شأنه أن يخلط المفاهيم عند إدارات المدارس خاصة تلك التي بدأت تتعامل وفق معطيات الواقع الحالي ، خاصة وإن كافة الأنظمة والقوانين التي تريد وزارة التربية في العراق أن تختبر بها إدارت المدارس وتجعلها مقياساً لنجاحهم أو فشلهم لم تتضمن ما يتعلق بحقوق الإنسان ، حقوق الطفل ،وغيرها من المسميات التي بدأت تأخذ حيزاً كبيراً في المؤسسة التربوية ممثلة بالمدرسة .

ناهيك عن إن تطور دور الإدارة المدرسية يجب أن يتماشى مع طبيعة العصر ومستجداته ومتطلباته في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي السريع من جهة ، ومن جهة ثانية وهي الأكثر أهمية وتتمثل بأن المدرسة جزء من مجتمع تغيير كل شيء فيه وبات محكوماً بأنظمة وتشريعات وقوانين جديدة تتماشى وحجم التغيير الذي حصل. لهذا فإن أية عملية تطوير نسعى إليها يجب أن تنسجم مع متغيرات العصر وحاجات التربية الحديثة التي تنظر إلى مدير المدرسة كقائد فعال يتصف سلوكه القيادي بالديمقراطية والحيوية والمرونة وتطبيق اللامركزية في اتخاذ القرارات وكذالك مساعدة الموظفين في إشباع حاجاتهم النفسية والاجتماعية هذا بجانب تركيزه على الإنتاجية والعمل على استمرار زيادتها ،ولذلك لم يعد دور مدير المدرسة مجرد المحافظة على النظام والروتين اليومي بل قيادة التطوير والتغيير المدرسي الشامل والمستمر لمواجهة حاجات المجتمع ومتطلبات العصر، خاصة وإن معايير اختيار مدراء المدارس في العراق في حقبة النظام المباد كانت تستند إ لى مؤهلات غير تربوية لشغل منصب تربوي وهذا ما أنعكس سلباً على العمل التربوي في البلد في العقود الماضية .

وبلا شك إننا لسنا ضد التطوير ولكن علينا أن نحدد كيف نُطور النظام الإداري في مدارسنا ، وقبل هذا وذاك علينا أن نسأل هل الأنظمة والقوانين السارية المفعول حتى هذه اللحظة والتي تمثل فكر وفلسفة النظام الشوفيني البعثي هي معيار يمكن أن نستند إليه في تطوير إدارات المدارس في زمن التكنولوجيا والتطور العلمي، خاصة وإن هذه القوانين والأنظمة المشار اليها تهدف لبناء مواطن عراقي وفق فلسفة (الثورة والقائد) وتنظر للتعليم على أنه في خدمة (الثورة)، وبالتالي فإن إجراء اختبارات تحريرية لمدراء المدارس في هذا الخصوص، يعني في ما يعنيه بأنهم سيعيدون قراءة (فكر الحزب والثورة) من جديد وهم مجبرون على هذا بحكم إن مهنتهم تتطلب ذلك.

باعتقادي وباعتقاد الكثير من المهتمين بالشأن التربوي في البلد،نجد بأن وزارة التربية في العراق لا تسعى لتطوير كوادرها خاصة مدراء المدارس، بقدر ما تحاول اتباع طرق كلاسيكية في التقييم والتطوير عفا عليها الزمن وباتت مرفوضة لأنها كما يعرف الجميع كانت السبب الرئيسي في فشل العملية التربوية والتعليمية في البلد في العقود الماضية،لأنها لم تستهدف عقل الإنسان العراقي ولم تخلق سوى نتائج سلبية أثرت بشكل كبير جداً على المستوى العلمي للمدارس العراقية وسمعتها ومخرجاتها .

وأستغرب لماذا لا تفكر وزارة التربية بأن تطور ملاكاتها الادارية من مدراء المدارس تكنولوجياً خاصة وإن نسبة عالية جداً منهم لا يجيدون استخدام الحاسوب ووفق إحصائية شبه رسمية تؤكد بأن ٩٠٪ من الهيئات التعليمية والتدريسية في البلد لا تجيد الحاسوب، وإن جهلهم بالحاسوب وملحقاته سيلحق ضرراً كبيراً بالعملية التربوية وعملية التعلم في البلد ، خاصة وإن الحاسوب بات من ضروريات أية مؤسسة في العالم ، بل من ضروريات كل مواطن ، فكيف تتجاهل وزارة التربية هذا الجانب وتتخذ من أنظمة وقوانين رفضها المجتمع وبعضها يتناقض كلياً مع دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ بأن تكون معيار التطور الذي يقاس من خلاله الفرد ومدى قدرته على أن يكون مهنياً فعالاً.

وحـــدة الـــعـــراق بـــين الـــســـيـــاســـة والـــديـــن

صبيح الحافظ

ونحن نعيش هذه الأيام شهر رمضان المبارك، شهر الفضيلة والتسامح والتآخي بين المسلمين كافة بصرف النظر عن انتماءاتهم الطائفية والفكرية ،علينا أن نستثمر هذه المناسبة الخيرة والمباركة ونستلهم الحكمة والموعظة من التاريخ ونستذكر ماقام به السلف الصالح من مبادرات طيبة واعمال جليلة لنبذ الفرقة والتباغض بين أبناء الشعب العراقي الواحد.

ففي عام ١٩٢٠ قام كل من الشيخ مهدي البصير والسيد صالح الحلي إبان نشوء الحركة الوطنية في العراق بدعوة زعماء الطائفتين السنية والشيعية لاقامة حفلات دينية مشتركة تجمع بين المولد النبوي على الطريقة السنية ومجلس التعزية الحسينية على الطريقة الشيعية وهي التي اطلق عليها الدكتور علي الوردي مصطلح (المولد التعزية) ،وفعلاً اقيمت هذه الحفلات بالتعاقب واول حفلة تمت في يوم الجمعة ١٤/أيار/١٩٢٠ في جامع القبلانية في سوق البزازين ، وقد اجتمع فيها جمهور غفير من السنة والشيعة، وقد ألقى فيها احد وعاظ السنة خطبة الجمعة ثم اعقبه الشيخ مهدي البصير فتلا المولد النبوي ومقتل الحسين معاً.

ولما حل شهر رمضان المبارك في ١٩ أيار تقرر ان تقام الحفلات القادمة في المساء بعد فترة الافطار ، وقد اقيمت اول حفلة رمضانية في جامع الميدان مساء الخميس ٢٠/ أيار وكانت ناجحة الى حد كبير فقد اكتظت ساحة الجامع على سعته بالناس قدر عددهم بنحو عشرة آلاف من كلا الطائفتين ثم تلتها حفلة ثالثة في جامع الحيدرخانة وكانت اكثر حضوراً ، وقد توالت الحفلات الدينية وصارت مرة في جامع للسنة واخرى في جامع للشيعة ،ومن اهم الجوامع التي اقيمت فيهاعلاوة على جامع الحيدرخانة جوامع وحسينيات في الكاظمية والاعظمية والشيخ عبد القادر والسيد سلطان علي والاحمدي والخلاني ، وكان حزب الحرس يشرف على تنظيم تلك الاحتفالات الدينية.

(كم يسرنا ويفرحنا ان تقوم احزابنا اليوم في مثل هذه المبادرات الاسلامية النبيلة للم الشمل وتوحيد الكلمة ونبذ الطائفية كما فعل حزب الحرس قبل ٨٦ عاماً).

يذكر علي الوردي في هذا السياق بقوله: لقد استفحل التقارب الطائفي بشكل لم يشهد العراق مثله من قبل ، وقد اتضح ذلك عند مجيء وفد الكاظمية برئاسة السيد محمد الصدر الى بغداد وقد استقبله اهالي الجعيفر والسوامرة والتكارته وغيرهم وهم يحملون الشموع ويهللون ويكبرون، وكان في استقبالهم احمد الشيخ داود وغيره من علماء السنة فتعانق الشيخ والسيد عناقاً أخوياً كرمز للتآخي بين الطائفتين، وعند ذلك عج الجمهور بالصلاة على محمد وآل محمد .

ان مايشهده اليوم العراق من هجمة ارهابية شرسة من قبل اعدائه يتطلب من سياسيينا واحزابنا الاقتداء بالسلف الصالح وان يكفوا عن المجادلات والتجاذبات وتبادل الاتهامات وان يعملوا على التهدئة والتآخي وجمع الكلمة بهدف الوصول الى تخفيف الاثقال والاحزان التي يئن منها الشعب العراقي، ومن جهة اخرى يجب على الاعلام العراقي بكل إشكاله (اذاعة ، تلفزة ، صحف) بث ونشر كل مايعزز الوحدة الإسلامية والوطنية والتعاون بين ابناء الشعب الواحد وتثقيفه على التسامح والمحبة ،والله الموفق.

بلاد أكلتها الحرائق

محمود النمر

أتصور ان حرائق العراق خلال سنوات مابعد سقوط صدام الى يومنا هذا بلغت رقما قياسيا لايمكن لاية دولة ان تسبقنا بحرائقها سوى غابات قارة استراليا المشهورة بحرائقها نتيجة الحرارة المرتفعة وليست بالتماسات الكهربائية ، ونحن عكس ذلك تحترق بناياتنا الحكومية والمتهم الوحيد هي الكهرباء، لذلك يمكن ان نطلق تسمية على بلادنا (بلاد أكلتها الحرائق).

الحرائق التي تشتعل كل يوم في الغرف الموصدة، وأعني غرف الاوراق والعقود والمشتريات، وتلك الغرف فيها الحقائق والوثائق المبرمة مع الدول والشركات وجميع الاتفاقات والمشتريات، وهي عبارة عن (فخ) تكشف اللصوص على حقيقتهم، اذا ما اطلعت عليها اللجان المختصة في عملية كشف الاوراق والمستور او كما يقال المسكوت عنه ،لذلك ترى هذه الغرف الموصدة، مستهدفة للحرق، من قبل الموظفين، وعذراً أقصد الموظفين (اللصوص) وهم اليد التي تنفذ اوامر اللجان المختصة بابرام العقود وهي صاحبة السطوة والحصة الاكبر في السرقات الكبرى، والذي يثير العجب وليس التعجب ان هذه الغرف هي التي تحترق دون غيرها ،وحتى تختلط الاوراق يتم حرق الطابق بكامله ولكن شريطة ان تكون الغرفة الاولى هي المعنية بالحريق، وحين ينتهي كل شيء، وعندما تحضر فرق الاطفاء تكون النار قد اجهزت على كل شيء،ساعتها تكون الحواسيب والاوراق والعقود قد اكلتها النار ، والعجيب في الامر ان المتهم الاول في كل عملية من هذه الحرائق هي(الكهرباء). منذ سقوط صدام او حتى قبل ذلك التاريخ ان الكهرباء في العراق قد اصابها العطب في العمود الفقري منذ عام ١٩٩١ولحد هذه الساعة فهي مجرد اسم وزارة تبرم العقود وتبشر بان هذا العام سيكون احسن من العام الماضي، ولكن في الحقيقة يكون اسوأ من العام الفائت وهي في حالة" موت سريري دائم " والتماسات الكهربائية تحدث في المساء او في العطل الرسمية ،وهذه التماسات الحارقة، لاتستهدف غرف الحراس او غرف الموظفين او قاعات المحاضرات ، لكنها تحرق الغرف الدسمة فقط واكرر فقط !!! حتى باتت الكهرباء تحت طائلة القانون باعتبارها صاحبة السلاح الفتاك ،ولو ان" توماس اديسون "موجود في الحياة لاقمنا عليه" الحد " باعتباره هو مشعل الحرائق بشكل غير مباشر .

الشك اساس اليقين ، وان بعض الظن فطنة، في كل واحدة من هاتين المقولتين حكمة مجربة ، جاءت نتيجة تجارب كثيرة لاتقبل الجدل،ان مشعلي الحرائق سيقدمون الى العدالة مهما طال الزمن ،وان المظلات التي يحتمون تحتها ستزول ويد القانون ستطول كل الذين امتدت ايديهم الى المال العام ،مهما حاولوا ان يخفوا تلك السرقات . الحرائق لاتدوم وعلينا ان نجمع الادلة ضدهم ،وتتشكل لجان في كل وزارة للتقصي في سبيل ردع الذين تقنعوا بأقنعة خلف مسميات واحزاب وكتل لتمرير مكائدهم وسرقاتهم ،وان سيناريوهات الحرائق باتت مكشوفة لدى الجميع .

وأقول للتاريخ ان تهمة الكهرباء (سيدة التاج المضيء) باطلة ،وهي في حالة موت سريري تصحو ثم سرعان ما تعود الى غيبوبتها ولكنها دائما متهمة بإشعال الغرف الموصدة، بالرغم مرور اكثر من عشرين عاماً على موتها السريري ،لكن صاحبة الجلالة متهمة وهي على فراش الموت .

درس من الهند للقطاع الخاص في العالم العربي

في الهند اليوم معضلة حقيقية تتمثل في الانفجارات السكانية الناجمة ليس عن تزايد معدلات المواليد بسبب تحسن الظروف الصحية وتوفر الخدمات الطبية والعلاجية، وإنما أيضا بسبب تحسن الاقتصاد وارتفاع معدلات النمو السنوية (ما بين ٧- ٩ بالمئة خلال السنوات العشر الماضية)، وهو ما شجع الكثيرين من سكان الأرياف والمناطق النائية للنزوح إلى المدن الكبيرة بحثا عن فرص العمل المجزية، وأملا في تحسين أوضاعهم المعيشية (خلال السنوات الخمس عشرة الماضية منذ شروع الهند في إصلاحاتها الاقتصادية نزح نحو مئة مليون نسمة، أي أكثر من إجمالي عدد سكان ألمانيا، من القرى إلى المدن).

د. عبد الله المدني

وهكذا صارت كبريات المدن الهندية المعروفة، ولا سيما تلك التي برزت كقلاع تكنولوجية خلال السنوات القليلة الماضية، مكتظة عن بكرة أبيها إلى الدرجة التي صار معها البحث عن سكن لائق كالبحث عن إبرة صغيرة في كومة قش كبيرة. والملاحظ أن هجرة الأعداد الهائلة من سكان الأرياف إلى المدن لم تؤثر على القطاع الزراعي الهندي، بل صار هذا القطاع ينتج ستة أضعاف الناتج المفترض، محققا للبلاد نحو ٦ تريليونات دولار سنويا من تصدير الأرز والحبوب والبهارات والسكر والشاي والألبان والخضروات والفواكه.

ولعل أكبر دليل على صحة ما نقول حول الانفجارات السكانية في الهند وتداعياتها هو ما تعيشه مدينة مثل "شيناي" (مدراس سابقا) الحاضنة لأكثر من ٨ ملايين نسمة، والتي تعتبر رابع أكبر مدن البلاد، و قاعدة من قواعد صناعة البرمجيات الهندية. وعلى الرغم من كل الجهود الحكومية للسيطرة على التضخم السكاني في هذه المدينة، فإن مظاهر مثل زيادة رقعة المساكن العشوائية، والاختناقات المرورية، والانقطاعات الطويلة للتيار الكهربائي، يشعر بها كل زائر أو مقيم.

ومن هنا قرر عدد من شركات البلاد الخاصة تحمل مسؤولياتها الوطنية، ومد يد العون للدولة لعلاج هذه المشكلة المؤرقة، فبادرت إلى فكرة تشييد مدينة عصرية جديدة ليسكنها الموظفون وأسرهم، مع توفير كل مستلزمات المعيشة اللائقة فيها من خدمات التسويق والتعليم والعلاج والترفيه والعبادة، إضافة إلى المسطحات الخضراء والبحيرات وملاهي الأطفال، ناهيك عن ربط تلك المدن بخدمات الكهرباء والمواصلات والاتصالات وشبكات النقل العام ومعامل معالجة مياه المجاري. لقد وُصفتْ هذه العملية بـ"المشروع العملاق والرائد على مستوى العالم"، ليس لكونه جسد التعاون والتلاحم ما بين القطاعين الخاص والعام في أجمل صورة، وليس لأنه أوجد حلا جذريا لمشكلة مستعصية، وإنما أيضا لأنه سوف يعود بالفائدة على القطاعين معا، وسوف يجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية للبلاد (تواصل تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الهند بمعدل بليون دولار يوميا على مدى السنوات العشر الماضية).

ولعل السبب الأخير هو ما دفع شركة هندية خاصة رائدة كشركة "ماهيندرا" العاملة في مجالات مختلفة، ابتداء من إنتاج وتصدير المكائن الزراعية وانتهاء بإنتاج الطائرات الخفيفة، إلى وضع يدها في يد شركة محلية أخرى كبيرة هي شركة "إنفوسيس" الموصوفة بـ "عملاق صناعة برمجيات الكمبيوتر"، والتي تحقق للهند إيرادات سنوية خيالية من تسويق منتجاتها في العالم، وذلك بهدف بناء مدينة عصرية نموذجية على مقربة من "شيناي" بتكلفة ٦٢٠ مليون دولار ليسكنها نحو مئة ألف أسرة، مع تخصيص جزء منها لسكن موظفي الشركتين البالغ عددهم ١٢ ألفا، وعرض الباقي للبيع أو الإيجار. ومنذ إطلاق هذا المشروع قبل بضع سنوات، تبين أنه صار يموّل نفسه بنفسه عبر الإيجارات العالية التي قدمتها شركات أجنبية مستثمرة في الهند مثل "بي إم دبليو" الألمانية، و "نيسان" اليابانية، و"جنرال إلكتريك" الإمريكية. إن نجاح المشروع سالف الذكر شجع شركتي "ماهيندرا" و "إنفوسيس" على تكرار تجربتهما في أماكن أخرى من البلاد، فاختارتا ضواحي "جيبور" في شمال شرق الهند كمكان لبناء مدينة عصرية أخرى بالمواصفات السابقة. كما اختارتا أراضي في ولايات "مهاراشترا" و"ماديا براديش" و "كارناتاكا" للأغراض نفسها، على أن تكتمل المشاريع كلها خلال خمس سنوات من الآن، علما بأن المساحة الإجمالية للمدن المراد بناؤها تصل إلى ٧٥٠ كيلومتر مربع. وتقول مصادر الشركتين أن ما قامتا به في "شيناي" لم يكن سوى البداية، وإنهما يطمحان إلى بناء ٢٠ مدينة عصرية في السنوات القادمة.

هكذا يغير الهنود صورة بلادهم بالعزيمة والإصرار والتخلي عن الجشع وحب اكتناز الأموال أوإنفاقها على التوافه التي تسيطر على عقول الأثرياء ورجال المال والأعمال في البلاد النامية الأخرى، مؤمنين بأن زيادة رقعة الحواضر بخلق مدن متطورة وعصرية وفق خطط مدروسة ومحكمة هو خير للجميع، ومتمسكين بمبدأ أن "المدن الحديثة تولد ثروات مضاعفة على المدى البعيد"، هذا ناهيك عن أن العمل في مجمله رد لجمائل الوطن، وحماية له من الاحتقانات والتذمر في أوساط الطبقة الوسطى المتنامية.

وهذا الأمر، بطبيعة الحال، لم يكن ممكنا لولا وجود رؤية متقدمة عند القطاع الخاص الهندي مضمونها أن الهند التي كبرت كثيرا، بفضل الإصلاحات الاقتصادية أي منذ طلاقها للاشتراكية المقيدة وتبنيها لنهج الاقتصاد الحر في أوائل التسعينات من القرن الماضي، يجب أن تظل كبيرة وتواصل مسيرتها إلى الأمام، وتتجاوز كل أشكال التحديات والمعوقات، خصوصا وأن البلاد تملك المواهب والأفكار الخلاقة، والإمكانات المتنوعة ماليا وتكنولوجيا وعلميا، فضلا عن أحلام شعبها وطموحهم في معدلات رخاء وإزدهار أعلى. إن دور الدولة في الهند صار اليوم مقتصرا على التنسيق بين المشروعات الحالمة التي يضعها أمامها المخلصون من أثرياء البلاد ممن صاروا في السنوات الأخيرة أرقاما يشار إليها بالبنان في مختلف دول العالم، إبتداء من جزيرة موريشوس حيث توجد إستثمارات هندية معتبرة وإنتهاء ببريطانيا. فحينما ينجح هؤلاء في الإستحواذ بالكامل على كبريات الشركات الصناعية التابعة لدولة "الراج" التي استعمرت الهند وسرقت خيراتها على مدى قرون من الزمن، وينجحون في تطوير تلك الشركات بصورة أفضل من أصحابها الأصليين، فليس من المستحيل عليهم أن يواجهوا معضلات بلادهم الداخلية، ويتفانوا في إيجاد الحلول الخلاقة لها، ويبدعوا في مسائل التخطيط العمراني وتوليد الطاقة الرخيصة وغيرها من المسائل ذات الصلة ببناء المدن والحواضر الجديدة.

وفي هذا السياق من المهم استحضار ما جرى في مدينة "بونا" الواقعة في ولاية "مهاراشترا". ففي هذه المدينة التي لا تبعد عن مومباي (قاعدة الهند الإقتصادية وكبرى موانئها) كثيرا، والتي أحد أسباب اكتظاظها بالسكان هو تزايد عدد الجامعات ومعاهد العلم فيها من تلك الجاذبة للطلبة الأجانب من دول العالم الثالث، تم وضع خطة لبناء مدينة عصرية تبعد عن حدود المدينة القديمة بحوالي ٣٠ كيلومترا، على أن يبدأ العمل في عام ٢٠١٠ وينتهي في عام ٢٠١٦ . في هذا المشروع اقتصر دور الدولة على تقديم التراخيص اللازمة للمستثمرين، ومنحهم أرضا من الأملاك العامة بمساحة ١٠٠ كيلومتر مربع (٢٠ بالمئة من الكلفة الإجمالية)، فيما ضخ القطاع الخاص الهندي ممثلا بشركتي "بهارات فورج" و "تاتا موتورز" نحو بليون دولار من أجل تنفيذ المشروع وفق ما هو مخطط له.